

مواقف الأحزاب الإسرائيلية اليهودية من مسألة القدس ١٩٧٩-١٩٩١م

عماد محمد المصري (*)

الملخص: هناك قاسم مشترك وتماثل وتشابه في مفردات الخطاب السياسي من النظرة الموحدة للقدس كعاصمة لدولة إسرائيل، فلم يستثن أي حزب يهودي القدس من تصوراتها السياسية، كما أن إصرار الأحزاب الإسرائيلية اليهودية على إبقاء مدينة القدس موحدة لا تتجزأ، وعاصمة لإسرائيل، ليس إلا نوعاً من أنواع الالتزام الوفي تجاه مستقبل القدس حسب النظرة الحزبية الإسرائيلية، والتي يشكل التمسك بها من أهم مرتكزات السياسة الصهيونية بشأن الأراضي العربية المحتلة، وعلى وجه الخصوص تجاه مدينة القدس. ومن هذه الدراسة سنستنتج أن مستقبل موضوع القدس هو أحد العناصر المهمة في الإجماع الحزبي الإسرائيلي. فقضية توحيد المدينة وبقاؤها عاصمة الدولة ليست موضع نقاش بين التيارات السياسية المختلفة. وقد تبين لنا أن أكثر التيارات اعتدالاً يمكن أن يوافق على إعطاء صلاحيات إدارية معينة للفلسطينيين في حدود بلدية القدس الكبرى فقط، أي في المناطق العربية كثيفة السكان والواقعة خارج حدود بلدية القدس الصغرى. ومن هنا كانت الاقتراحات المتعلقة بقضية القدس تدور حول مواضيع تتمحور حول حلول دينية وبلدية، بحيث تتم المحافظة على وحدة المدينة والسيادة الإسرائيلية عليها. أي قبول إسرائيل بالحل الديني باعتباره يمنحها السيادة الكاملة والاحتفاظ بالمدينة الموحدة. ولكن مثل هذه الحلول لا يمكن أن ترضي الطرف الفلسطيني الذي لا زال يصر على حل إقليمي لقضية القدس، الأمر الذي يجعل هذه القضية من أدق قضايا الحل النهائي وأكثرها حساسية، إذ يمكن أن تؤثر على سير العملية السلمية يرمتها على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي، إلا إذا برزت تطورات أخرى قد لا تكون في الحسبان.

Abstract: The Jewish Israeli parties' determination to retain Jerusalem as the non-fractional united capital of Israel is only a way of faithful commitment to the future of the city from an Israeli factional viewpoint of which adherence takes the core pillar of the Zionist policy regarding the occupied Arab land, especially Jerusalem. There is a common political thought of equal and similar items to make one united attitude towards Jerusalem as the capital of Israel. So, none of the Israeli Jewish parties has excluded Jerusalem from its political vision. We can also conclude out of this study that the future of Jerusalem is one of crucial factors in the Israeli factional consensus. Therefore, the issue of Jerusalem is unquestionable among variant political parties. We have discerned that the most moderate party will not even agree to transfer any distinctive administrative jurisdictions within boundaries of Jerusalem municipality the major. That is to mean the Arab populous areas located outside the boundaries of the minor municipality of Jerusalem. Accordingly, the suggestions concerning the issue of Jerusalem have focused on religious and municipal solutions in order to retain the city united under the sovereignty of Israel. This means that Israeli accepts the religious solution, for it grantees its entire sovereignty on the city as united. However, such solutions cannot satisfy the Palestinian side, who is still insisting on achieving a regional solution for the issue of Jerusalem. Variant attitudes have put the question of Jerusalem within the most crucial and sensitive points of the finale status negotiation since it will wholly affect the continuation of peace process on the Palestinian-Israeli track unless unexpected developments take place.

المقدمة

يعتبر اليهود مدينة القدس محور ديانتهم ومهد الدولة اليهودية القديمة والتي بني فيها الهيكل، ولهذا أصبحت القدس قبلتهم ومصدر إلهامهم ومنبع معتقداتهم، والتي منها أن المسيح الذي يعتقدون به سيعود إلى القدس.

أما عن القدس في الديانة المسيحية فهي مكان إقامة السيد المسيح عليه السلام وفيها طريق الآلام الذي سار فيه يحمل الصليب والمكان الذي صلب فيه وفيها قبره وفيها أهم الكنائس " كنيسة القيامة " وغيرها من أماكن العبادة والمواقع المسيحية المقدسة لديهم.

وعند المسلمين، تعتبر القدس جزء لا يتجزأ من العقيدة الإسلامية فهي أولى القبلتين وثاني المسجدين وثالث الحرمين الشريفين ومسرى ومعراج الرسول محمد (ص) وفيها المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة والعديد من المقامات والمزارات والأماكن الدينية المقدسة التي تصبغ المدينة بصبغة عربية وإسلامية.

ومن هذه المنطلقات كان الصراع بين أتباع هذه الديانات، فقد تصارع اليهود في عهد داود عليه السلام وسليمان وأتباع موسى عليه السلام على المدينة وأتباع عيسى عليه السلام تصارعوا مع اليهود عليها، وأخيرا جاء المسلمون وسيطروا عليها مدة تقرب من ١٢٥٠ سنة حتى بدايات القرن الماضي حيث بدأت السيطرة الاستعمارية على المدينة، وبالتالي فتحت صفحة جديدة من الصراع عليها تختلف في أسسها وحيثياتها وأسبابها عما سبقها من صراعات.

ومن المعروف أنه منذ البدايات الأولى لنشوء الحركة الصهيونية العالمية، شكل الاستيلاء على مدينة القدس، وإعادة بناء هيكل سليمان على أنقاض المسجد الأقصى المبارك، أحد أبرز أهداف تلك الحركة، التي ركزت على هذا الشعار باعتباره طموحا دينيا لدى اليهود بغية استقطابهم في أنحاء العالم حوله، ودفعهم إلى الهجرة إلى أرض فلسطين تمهيدا لإقامة " الوطن القومي اليهودي فيها ".

ولعل تلك العبارة التي ردها دافيد بن غوريون، أول رئيس وزراء لدولة إسرائيل والقائلة " إنه لا معنى لإسرائيل بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون الهيكل " (١) تشكل امتدادا وتعبيرا وتجسيدا لذلك الطموح الديني اليهودي الذي طرحه آباء الحركة الصهيونية، والذي ينطوي في الوقت ذاته على بعد سياسي، فضلا عن أنها شكلت لاحقا وخاصة في أعقاب الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في يونيو ١٩٦٧م، الأساس والمنطلق السياسي والإيديولوجي للمشروع الاستيطاني الذي تبنته الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إزاء المدينة المقدسة، إذ أكدت الأحداث التي وقعت بعد احتلال القدس تصميم إسرائيل على تهويد القدس، وإخراجها من دائرة المفاوضات والتسوية السياسية.

وعلى هذا فإن القدس تقع في مركز دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، لما لها من أهمية سياسية ودينية وحضارية وتاريخية لأطراف الصراع، وتبدو قضية القدس الشرقية وكأنها تقع في داخل " منطقة الثوابت " التي تحكم الموقف الفلسطيني، مما يقلص إلى حد كبير المناورات والخيارات الممكنة بشأنها، ولا سيما أن القضية لها أطرافها الخارجية وأبعادها الإقليمية والدولية.

ويعتبر الإجماع حول موضوع القدس من الأمور الواضحة في برامج الأحزاب الإسرائيلية في التصريحات المتكررة للقيادات السياسية في جميع التيارات والاتجاهات، وتبرز بشكل خاص ظاهرة غياب البنود التي تحدد الموقف من القدس في برامج أحزاب المتدينين والأحزاب اليمينية المتطرفة، وتشير هذه الظاهرة إلى اعتبار مواقف هذه الأحزاب بديهية ولا تحتاج إلى إشارة خاصة، وأن الموقف من القدس مدرج ضمنا في بند عام حول " أرض إسرائيل " التي لا يمكن أن تكون موضوعا للمفاوضات.

القدس في المفاوضات بين الملك حسين وإسرائيل:

كان مشروع اتفاقية عدم الاعتداء التي وقعها سمير الرفاعي رئيس الديوان الملكي وفوزي الملقى وزير الخارجية، القشة التي قصمت ظهر البعير. فقد كانت العامل الأخير الذي أدى إلى اغتيال

(١) عرفات حجازي، العبور إلى القدس، ط٢، دار الصباح، عمان، ١٩٨٦. ص ٢٥.

الملك عبد الله وحصد روحه عام ١٩٥١م. وتسلم من بعده الحكم ابنه الملك طلال الذي لم يدم في الحكم طويلا، حتى نودي بابنه الأمير حسين ملكا على الأردن عام ١٩٥٢م. وقام الملك حسين بإجراء إصلاحات دستورية داخلية وكذلك أجرى إصلاحات في الجيش إذ قام بتنحية جلوب باشا من قيادة الجيش، وهو ما عرف بتعريب الجيش وكذلك وقعت إبان حكمه عدة أحداث في المنطقة منها ثورة الضباط الأحرار في مصر، والانقلاب في سوريا، والعدوان الثلاثي، وانقلاب عبد الكريم قاسم في العراق، وحلف بغداد، ومبدأ أيزنهاور، والوحدة السورية المصرية، فصار الملك حسين مع التيار السائد حينذاك. ولم تكن له أية اتصالات مع إسرائيل إلا عبر لجان الهدنة بعد أن دفع جده حياته ثمنا لهذه الاتصالات.

ولم تفتح صفحة العلاقات الإسرائيلية الأردنية إلا في بداية الستينات من خلال طبيب يهودي بريطاني "عمانويل هيربرت" كان على علاقة بالمخابرات الإسرائيلية والبريطانية، حيث لم تنقطع الاتصالات السرية بين زعماء إسرائيل والملك حسين طيلة مرحلة الستينات. وفي نهاية عام ١٩٦٦م وعام ١٩٦٧م، حدثت تطورات سياسية هامة في المنطقة إذ هاجمت إسرائيل قرية السموع (*) في ١٣ نوفمبر ١٩٦٦م. وفي أبريل ١٩٦٧م، هاجمت المواقع السورية في الجولان وغيرها، وأعلن إسحق رابين رئيس أركان القوات الإسرائيلية حينها "أننا سوف نشن هجوما خاطفا على سوريا، وسنحتل دمشق لنسقط نظام الحكم فيها ثم نعود" (٢). كما أن الرئيس المصري عبد الناصر طلب من الأمم المتحدة سحب كافة قواتها من الأراضي المصرية، وأعلن إغلاق مضائق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية.

وأمام هذا الموقف سافر الملك حسين إلى القاهرة، وطلب من الرئيس عبد الناصر توقيع اتفاقية دفاع مشترك مع مصر مماثلة لتلك التي كانت بين مصر وسوريا (٣) وكانت للملك حساباته الخاصة، فقد غرر به الإسرائيليون بعدما تعهد لهم بأنه لن يستخدم الأسلحة الأمريكية الجديدة ضدهم، كما أنه أثار التضحية بجزء من المملكة بدلا من أن يخسرها كلها وبالتالي يتهم بالخيانة، وعليه فقد دخل الحرب إلى جانب مصر وخسر الضفة الغربية بما فيها القدس لتعود من جديد موضوعا في المفاوضات مع إسرائيل.

رأى الرئيس جمال عبد الناصر أن يفوض الملك حسين بإجراء مباحثات ولقاءات ومع أية شخصيات في مقابل استعادة الضفة الغربية وهنا قال الرئيس عبد الناصر أخذا بعين الاعتبار وضع الأردن وعلاقاته مع أمريكا والغرب "إن مصر تفوض الملك حسين في أن يتكلم مع الأمريكيين إلى المدى الذي يريده بشرط واحد وهو عدم إبرام اتفاقية صلح منفرد مع إسرائيل، وأن يعمل على تحقيق حل سلمي بالنسبة للضفة الغربية يؤدي إلى الانسحاب الكامل منها" (٤). وهنا نجد أن هناك اتفاق بين الرئيس المصري جمال عبد الناصر والملك حسين، على أن القدس ستبقى ضمن الضفة الغربية وإن لم تذكر البيانات ذلك إلا أنها كانت ضمنيا موجودة.

وفي المقابل كانت إسرائيل قد ضمت القدس إليها واعتبرتها - بالإضافة إلى الجزء الغربي المحتل منذ عام ١٩٤٨م - عاصمة لها، وبناء على ذلك رفض الملك حسين عرضا لوزير الدفاع الإسرائيلي موشيه دايان، بإعادة كل الضفة الغربية إلى الأردن باستثناء القدس، لكنه وافق على اقتراح تأخير المفاوضات حول القدس إلى مرحلة لاحقة مقابل تعهد الحكومة الإسرائيلية بإعادة السيادة على القدس الشرقية إلى الأردن (٥).

وكانت إسرائيل تتسلح دائما بموقف الرئيس الأمريكي جونسون الذي كان يرفض الضغط على إسرائيل وحلفائها في الحرب وفرض الانسحاب عليهم، لذلك أيدت الولايات المتحدة قبضة إسرائيل

(*) قرية السموع: إحدى قرى مدينة الخليل، تقع إلى الجنوب منها، كانت تتبع للأردن قبل احتلال إسرائيل الضفة الغربية.

(٢) محمود رياض، مذكرات ج ١، البحث عن السلام... والصراع في الشرق الأوسط ١٩٤٨ - ١٩٧٨، ط ٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٧. ص ٣٦.

(٣) نفسه، ص ٥٢.

(٤) نفسه، ص ٩٧.

(٥) Menacham Klein, Jerusalem The Contested City, London Hurst and Company, 2001. P 54.

على الأراضي التي احتلتها ريثما يبدي العرب استعدادهم لإجراء السلام. (٦) وبدأ الأردن تحركاته على كافة الأصعدة لاستعادة الضفة الغربية بالرغم من الصدمة التي ولدتها عملية ضم إسرائيل للقدس، وحصل على الدعم المادي والمعنوي العربي في هذا السبيل.

القدس في المفاوضات بين السادات وإسرائيل وكامب ديفيد:

كان الرئيس السادات يفضل التفاوض مع بعض القادة الإسرائيليين لذا فقد استدعى عزرا وايزمان (*) وخلال لقائهما تطرق السادات إلى موضوع القدس وضرورة إعادة القسم الشرقي، فرفض وايزمان، ورد السادات قائلاً: "إنني أتفق معكم في موقفكم بعدم إعادة تقسيم القدس ولكن يجب إدارة المدينة بشكل مختلف عما هو عليه الوضع حالياً، إن أماكننا المقدسة تتطلب وضعاً خاصاً يجب أن تخضع للسيطرة العربية الإسلامية". (٧) ومع أنها المرة الأولى التي تم التطرق فيها للقدس بهذا التفصيل إلا أن وايزمان وحكومته رفضا هذا الطرح بشكل قاطع.

وهكذا بقيت المفاوضات المصرية - الإسرائيلية معلقة، ولكنها استمرت من خلال تبادل الرسائل. ولما لم يتم التوصل من خلالها لأي نتيجة تذكر رأت الإدارة الأمريكية عقد جولة من المفاوضات في مكان خارج المنطقة، فوقع الاختيار على قلعة ليدز، (*) حيث عقدت أول الجلسات في يوليو ١٩٧٨م، وفي هذه الجلسة كرر المصريون مطالبهم ومنها أن على إسرائيل أن تنسحب من الضفة الغربية وقطاع غزة حتى حدود ما قبل ١٩٦٧م. (٨)

وبذلك يكون الوفد المصري قد طالب بشكل واضح بضرورة الانسحاب الإسرائيلي من القدس الشرقية، وهنا رد دايان بقوله "بأن كل شيء قابل للتفاوض بما في ذلك القدس وأن قرار ضمها إلى إسرائيل لا يعني أنها ليست محلاً للتفاوض" (٩). ومع ذلك فإن دايان أعاد طرح المشروع الذاتي الذي طرحه بيغن في أول لقاء مع السادات في الإسماعيلية.

وبعد أن تسلم بيغن رسالة الدعوة لحضور قمة كامب ديفيد أعلن أنه "لن يكون هناك انسحاب إلى حدود ١٩٦٧م، وإن إسرائيل ستواصل السيطرة العسكرية على الضفة الغربية وغزة في ظل أي اتفاق وقال أيضاً: إن الضم الواقعي للقدس ليس محلاً للتفاوض" (١٠). ومن ثم كان لديه مشروع للسلام مع مصر، ومشروع آخر للحكم الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة لم يرد فيه ذكر القدس. أما المشروع المصري والذي كان بعنوان "إطار للتسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط"، فقد كانت الفقرة السادسة منه تتعلق بموضوع القدس وتنص على انسحاب إسرائيل منها إلى الخط المبين في اتفاقية الهدنة الموقعة سنة ١٩٤٩م، طبقاً لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب وإعادة السيادة والإدارة العربية للمدينة، ويشكل مجلس بلدي من عدد متساو من الفلسطينيين والإسرائيليين. (١١) وهذه الفقرة تغطي المطالب العربية والإسرائيلية خاصة الذين ينادون بوحدة المدينة وبقائها مفتوحة للأديان الثلاثة.

(٦) وليام كوانت، عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ ١٩٦٧، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٤. ص ٧١.

(*) عزرا وايزمان: خدم طياراً في سلاح الجو البريطاني أثناء الحرب العالمية الثانية وقضى فترة طويلة في مدينة الاسكندرية، وكان يتقن اللغة العربية وبالذات اللهجة المصرية وكان وزيراً للدفاع في حكومة بيغن.

(٧) عزرا وايزمان، الحرب من أجل السلام، ترجمة غازي السعدي، ط ٢، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٨. ص ٢٩٨.

(*) قلعة ليدز: قلعة تاريخية توجد في الريف البريطاني.

(٨) موشيه دايان، الاختراق. سيرة ذاتية للمفاوضات المصرية الإسرائيلية، ترجمة رضوان أبو عياش، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، القدس، ١٩٨٢. ص ١١٠.

(٩) محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، بدون مكان نشر، بدون سنة نشر. ص ٣٦١.

(١٠) سايروس فانس، مذكرات خيارات صعبة، ط ٢، المركز العربي للمعلومات، بيروت، ١٩٨٤. ص ٩٩.

(١١) حاتم أبو غزالة، كامب ديفيد تسوية أم تصفية، مطابع دار الشعب، عمان، بدون تاريخ نشر، ص ١١٤.

غير أن إسرائيل رفضت المشروع المصري، وأصررت مصر عليه حتى أن السادات في رسالة إلى الرئيس كارتر قال "إن القدس العربية هي جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية ويجب إعادة الحقوق التاريخية والشرعية... إن القدس العربية يجب أن تكون تحت السيادة العربية. (١٢) وأمام هذه الفجوة الكبيرة بين آراء ومواقف الطرفين الأساسيين في المفاوضات، قررت الإدارة الأمريكية وعلى أساس أنها أصبحت شريكا في المفاوضات التقدم بمبادرة أو مشروع إطار يتم التفاوض عليه من قبل الطرفين وكانت هذه رغبة مصرية أيضا، وقد تضمن المشروع فقرة عن القدس تنص على أن اتفاقا حول العلاقات في القدس يجب التوصل إليه في المفاوضات التي تعالج الوضع النهائي في الضفة الغربية وغزة. (١٣)

وفي المؤتمر بقي الخلاف المتأزم بين الأطراف حول قضية القدس إذ لم يتم التوصل إلى حل بشأنها، وكادت هذه القضية أن تفجر المؤتمر حيث هدد بيغن بحزم بالانسحاب، كما أن الرئيس السادات أصر هو الآخر على وجوب الإشارة إلى وجود عربي في القدس. وبالنظر إلى إصرار كل من الطرفين على مواقفه من قضية القدس، قررت الإدارة الأمريكية " إسقاط الإشارة إلى المدينة في اتفاق السلام الشامل وبدلا من هذا افترضنا أن يقوم كل طرف - ببساطة - بتقرير موقفه الوطني من القدس في خطاب جانبي " (١٤). وقد قدم الفريقان موقفيهما كاملا في رسالة موجهة للرئيس كارتر، كذلك صدر عن الإدارة الأمريكية ما عرف بخطاب القدس الذي لا يعترف بالضم ويقر بأن القدس الشرقية أرض محتلة.

القدس في مفاوضات الحكم الذاتي:

بعد أن رفض الأردن المشاركة في مفاوضات كامب ديفيد وما تبعها من اتفاقات، أصبح من المؤكد أن تقوم مصر بدور الأردن في المفاوضات، كان المفاوضون المصريون معنيون بالتوصل إلى اتفاق مبادئ، ومن ثم يترك للفلسطينيين استكمال المفاوضات التفصيلية لاحقا، لذا اعتبرت فكرة حكم ذاتي انتقالي لمدة خمس سنوات هي أساس المفاوضات ورأى المصريون أنه بعد هذه المدة سيتم الانتقال إلى مرحلة نهائية تؤدي إلى كيان فلسطيني، وإلى انسحاب إسرائيل بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، إلا أن بيغن أعلن موقف إسرائيل في هذا المجال والمتمثل في إصرارها على حقها في السيادة على هذه الأراضي والاستمرار في الحكم الذاتي إلى ما لا نهاية. (١٥) كذلك أكد كما أسلفنا أن فكرة الحكم الذاتي تتعلق بالسكان فقط ولا تشمل الأرض ومواردها.

غير أن الإدارة الأمريكية بنهاية عام ١٩٧٩ لم يعد بإمكانها متابعة مشكلة الشرق الأوسط بدرجة كبيرة ولم تفلح في التوصل إلى اتفاق مع المصريين بشأنها نظرا لأنه بنهاية ذلك العام تنصرف جهود الساسة الأمريكيين للاستعداد لانتخابات الرئاسة، وتزامن ذلك مع أزمة الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية في طهران التي لم يستطع كارتر حلها، فضلا عن وجود الكثير من الضغوط والمشاكل الخارجية كان يتعين مواجهتها. ومن ثم بقيت قضية الضفة الغربية وغزة تراوح مكانها دون التوصل إلى حل يرضي الأطراف المعنية في ظل انشغال العالم بالصراعات القائمة في المنطقة والظروف السائدة في المحيط العربي حيث استغلت إسرائيل هذه الظروف وألحقت القدس الشرقية

(١٢) حسن نافعة، مصر والصراع العربي الإسرائيلي من الصراع المحتوم... إلى التسوية المستحيلة، ط ٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦. ص ١٤٩.

(١٣) سايروس فانس، مذكرات خيارات صعبة، المرجع السابق، ص ١٠٦.

(١٤) نفسه، ص ١١٤.

(١٥) وليام كوانت، عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ ١٩٦٧، المرجع السابق، ص ٣٠٨.

بالدولة العبرية في ٣٠ يوليو ١٩٦٧م، الأمر الذي دعا السادات إلى تعليق المحادثات بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني بعد ثماني جلسات من المفاوضات المثمرة. (١٦) أم غير المثمرة ٩٩.

القدس في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م:

مثلما حدث في محادثات كامب ديفيد ١٩٧٨م، كانت قضية القدس إحدى القضايا الصعبة الشائكة التي شددت إسرائيل من موقفها تجاهها في مؤتمر مدريد. وأشارت المداولات التي سبقت انعقاد المؤتمر، أن إسرائيل رفضت مشاركة ممثلين عن القدس في الوفد الفلسطيني تحت عنوان الوفد الأردني - الفلسطيني، بينما وافقت الولايات المتحدة على مشاركة فلسطينيين ممثلين عن القدس في الوفد الاستشاري المرافق للوفد الرسمي. (١٧)

وفيما يخص رسالة التطمينات التي أرسلها جيمس بيكر إلى فيصل الحسيني - عضو الوفد الفلسطيني في مؤتمر مدريد - حول القدس، تضمنت الموقف الأمريكي الذي اتخذته في محادثات كامب ديفيد ١٩٧٨م، الداعي بعدم تقسيم القدس وحسم وضعها عن طريق المفاوضات، وعدم الاعتراف بضم القدس الشرقية من قبل إسرائيل، وأن فلسطينيي القدس سوف يشاركون في انتخابات السلطة الوطنية المؤقتة، وتحديد وضع المدينة النهائي من خلال المفاوضات فقط. (١٨)

ورغم محاولات الوفد الفلسطيني المشارك في مفاوضات مدريد إدراج قضية القدس في الوثائق المقدمة للمؤتمر للمفاوضات باستخدام مصطلح الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، (١٩) وحرصه على عدم تغييب قضية القدس، فقد نجح رايبين في انتزاعها من طاولة المفاوضات، وتأجيلها، حيث قال: "إن الحكومة ملتزمة بقرارها الذي يفيد أن القدس غير مفتوحة للمفاوضات وأن السنوات القادمة ستشهد توسيعها وبناء القدس الكبرى". (٢٠)

كما لم تتطرق رسائل التطمينات الموجهة من الولايات المتحدة لإسرائيل إلى موضوع القدس. كما أن الدعوات التي وجهها جورج بوش وميخائيل غورباتشوف لكافة الأطراف لحضور المؤتمر، وكذا وزير الخارجية الأمريكي والسوفييتي، تجاهلت أية إشارة للقدس، فضلاً عن أن القواعد الأساسية لمؤتمر مدريد تجاهلت القرارات الخاصة بالقدس، وجاءت الإشارة الوحيدة للقدس، من قبل ممثل المجموعة الأوروبية بقوله: "إن موقفنا بشأن القضايا الخاصة في الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية معروف". (٢١)

لقد تكرر تأجيل مناقشة موضوع القدس للمفاوضات النهائية - التي تركز فقط على قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ - بعيداً عن قرارات الشرعية الدولية بكليتها، ونجحت إسرائيل - بتأييد ودعم أمريكي - في فصل قضية القدس عن باقي أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلة منذ عام ١٩٦٧م. أما أهم الجوانب والأفكار التي تراجعت فيها الولايات المتحدة عن موقفها الوارد في رسالة التطمينات فهو استخدامها لمصطلح "الأراضي المتنازع عليها" (disputed territories) بدلاً من مصطلح "الأراضي المحتلة" لوصف الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧م الأمر الذي يؤكد تلاعب الولايات المتحدة بالألفاظ من باب الهروب من أية التزامات تجاه قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ وبخاصة تجاه موضوع القدس. (٢٢)

(١٦) عمر مصلحة، السلام الموعود، الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية. ترجمة وديع اسطيفان وماري طوق، دار الساقى، بيروت، ١٩٩٤. ص ٣٩.

(١٧) أحمد نافع، الطريق إلى مدريد، وكالة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٣. ص ٤٧٥.

(١٨) نفسه، ص ٤٧٦.

(١٩) أنيس فوزي القاسم، " ورشة العمل: القدس عاصمة فلسطين العربية بين ضراوة الواقع وطموحات المستقبل " أبحاث الندوة الثالثة ١٠-١٣ تشرين الأول ١٩٩٢، لجنة يوم القدس، عمان، ١٩٩٣. ص ٣١٧.

(٢٠) نفسه، ص ٣٢١.

(٢١) نفسه، ص ٣١٩.

(٢٢) Donald Neff, " The Clinton Administration and UN Resolution 242 " , International Politics, Vol, 23 , No 2 , 1994. P22-20 .

وبناء على ذلك يعد الموقف الأمريكي خرقاً للسياسة الأمريكية منذ عهد الرئيس كارتر فيما يتعلق بالقدس، ومن جهة أخرى، يبدو أن الولايات المتحدة فصلت القضية إلى جزأين: سياسي وديني، وحصرت البحث في الشق الديني حول إدارة المسجد الأقصى وقبة الصخرة ومسجد عمر فقط دون التطرق للجانب السياسي أو الجغرافي أو الديموغرافي.

أما مواقف الأحزاب الإسرائيلية من القدس فنوضحها فيما يلي:

مواقف الأحزاب اليسارية:

موقف حزب العمل:

يقول موشيه دايان يوم دخوله القدس في ٧ يونيو ١٩٦٧م: " لقد وصلنا أورشليم وما زال أمامنا يثرب وأملنا قومنا فيها... لقد رجعنا ولن نتخلى عن القدس". (٢٣)
إن موقف حزب العمل بشأن القدس نجده متجسداً في التصريحات الرسمية، فقد صرح الزعيم العمالي شمعون بيرس "إن أي حكومة يشكلها لن تدخل أي تغيير في المنهج الإسرائيلي الحالي إزاء القدس العربية والمستوطنات القائمة في الأراضي العربية المحتلة"، (٢٤) وبهذا لا نجد في موقف شمعون بيرس - زعيم حزب العمل ورئيس وزراء حكومة الائتلاف - اختلافاً عن موقف سابقه أمثال بيغن وشامير، وبالتالي فهو يؤيد بقاء القدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل ولا يسمح بتدويلها بأي حال من الأحوال.

وعند زيارة شمعون بيرس إلى الفاتيكان في شهر فبراير عام ١٩٨٥م، صرح قائلاً: "إنني لم أجتمع مع أي مسؤول ضليع ورفيع الشأن سواء في الشرق أو الغرب إلا وأكد لي بشكل قاطع أن مستقبل ومصير القدس بالنسبة لإسرائيل هما غير قابلين للتفاوض في أية جهود دولية قد تبذل لإيجاد تسوية سلمية عادلة ودائمة لقضية فلسطين ونزاع الشرق الأوسط مهما كانت الظروف والمعطيات". (٢٥)
وهذا يعني أن مسألة القدس لا يجوز فيها الجدل والأمر محسوم بشأنها، وبالتالي معارضة جميع مشاريع التسوية بشأن المدينة ورفض مشروع ريغان، وإحكام القبضة الحديدية على المدينة المقدسة ليتطابق القول والعمل وذلك في محاولة للاحتفاظ بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل وللأبد.

وهناك مشروع جاد يعقوبي وزير المواصلات الإسرائيلي وأحد أهم زعماء حزب العمل الداعين إلى تسوية القضية الفلسطينية وقد طرحه في عام ١٩٨٨م، وقد تناول القدس ببند خاص جاء فيه: "لن تكون القدس موضوعاً للحوار مع الفلسطينيين، وسيتم بحث أية ترتيبات ممكنة، تستهدف مراعاة الحساسيات الدينية للعرب في القدس، ولكن في وقت متأخر". (٢٦) وفي عام ١٩٨٩ جدد شمعون بيرس مشروعه بشأن القدس مؤكداً فيه على أن "القدس ستبقى موحدة وعاصمة لإسرائيل، أما بالنسبة للمستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة، فستبقى قائمة كما هي، ولن تحل في حالة التوصل إلى تسوية". (٢٧)

وتجدر الإشارة إلى أن مبادئ حزب العمل تؤكد على أن "القدس ومحيطها ليسا قضية سياسية أو أمنية، ولكنها روح الشعب اليهودي، كما أنها عاصمة إسرائيل وستبقى مدينة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية مع ضمان حرية العبادة لجميع الأديان، ومنح مكانة خاصة للأماكن

(٢٣) حسن مصطفى الباش، " القدس بين رؤيتين"، شبكة الانترنت العالمية، ص ٣٦. www.qudsway.com.

(٢٤) غازي ربابعة، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٧. ص ٤٧.

(٢٥) حازم نسيبة، " القدس على الساحة الدولية"، مجلة القدس، العدد ١، نيسان ١٩٨٥. ص ١٦.

(٢٦) حسين معلوم، " مركزية القدس بين مشروعات التسوية الإسرائيلية"، السياسة الدولية، مجلد ٣٣، عدد ١٢٧ - ١٣٠، ١٩٩٧. ص ١٧٩.

(٢٧) نفسه، ص ١٧٩.

المقدسة لدى المسلمين والمسيحيين" (٢٨) ويشكل التسامح وضبط النفس مبدأ أساسيا في السياسة التي توجه الحكومة والبلدية، وترى الحكومة في مبدأ توفير خدمات متساوية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة لفئات السكان المختلفة والمتنوعة، غاية مهمة ومركزية لترسيخ وحدة القدس، وترى الحكومة نفسها ملتزمة وواجب عليها، حسب القانون، وان تحترم الحقوق المدنية والدينية لجميع فئات السكان في المدينة، بدون تمييز حسب الانتماء الديني أو القومي، والاهتمام بواجبات جميع السكان. (٢٩) وهذا يعني أن حزب العمل يرفض رفضا قاطعا الانسحاب من القدس الشرقية ويعتبرها جزء لا يتجزأ من إسرائيل. وبالتالي يصر على الاحتفاظ بالقدس والمستوطنات التي أنشئت داخلها وحولها كنقطة إجماع لكافة الأحزاب والقوى السياسية في إسرائيل.

موقف حزبي مبام وراتس:

أما القدس في برنامج حزب مبام فيؤكد أنها "عاصمة موحدة لدولة إسرائيل، وستضمن في اتفاقات السلام الحقوق الخاصة للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وفي إطار المدينة الموحدة ستضمن للسكان العرب في القدس ترتيبات إدارية ذاتية على الصعيد البلدي". (٣٠) ويتميز موقف كل من مبام وراتس بشأن القدس عن بقية الأحزاب الإسرائيلية اليهودية، بأن وضع القدس لن يقرره طرف واحد. وسيتم الوصول إلى اتفاق حول الوضع الدائم للمدينة، يأخذ بعين الاعتبار الروابط الدينية والقومية المتصلة بالمدينة، مع التأكيد على بقاء القدس عاصمة لإسرائيل وغير مقسمة عند تحديد الوضع الدائم للمدينة. كما سيتقرر في اتفاق السلام الأخذ بعين الاعتبار جميع الروابط المتصلة بالمدينة من دينية وقومية. (٣١)

موقف حزب شينوي:

كما ورد في البرنامج التأسيسي لحزب شينوي أن القدس عاصمة دولة إسرائيل ويجب أن تبقى موحدة تحت السيادة الإسرائيلية. ومع ذلك تشكل القدس موقعا دينيا ووطنيا وثقافيا للشعوب العربية والمسلمين ويجب أن يأخذ كل اتفاق سلام ذلك بعين الاعتبار ويجب أن يشتمل هذا الاتفاق على ما يأتي:

١. حرية الدين والوصول إلى الأماكن الدينية بحرية ويجب أن يكون للأماكن الإسلامية والمسيحية صفة خاصة على نمط العلاقة ما بين إيطاليا والفاتيكان.
٢. إعطاء صفة خاصة للأحياء العربية في القدس على أن يكون لسكانها ممثلين يتم الاتفاق عليهم في إطار الانتخابات للاهتمام بأمور السكان.
٣. تشكيل لجنة عربية إسرائيلية لتطوير مدينة القدس.
٤. الاعتراف بحقوق المقدسيين كمواطنين للحفاظ على مواطنيتهم الإسرائيلية مع إعطائهم الحق في الدولة الفلسطينية. (٣٢)

(٢٨) عزيز حيدر، "السياسة الإسرائيلية تجاه مستقبل القدس"، السياسة الفلسطينية، مجلد ٤، عدد ١٣ - ١٧، شتاء ١٩٩٧. ص ١٣٨.

(٢٩) "برنامج حزب العمل للكنيست الثالثة عشر، ١٩٩٢". ص ١١.

(٣٠) منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٢، ط١، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣، ص ١٢٥ - ١٢٦.

(٣١) عبد الكريم عابد، الصراع على السيادة ومستقبل القدس، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لقسم الدراسات الدولية في جامعة بيرزيت - فلسطين، ١٩٩٩. ص ١٧ - ١٨.

(٣٢) شينوي، البرنامج التأسيسي، ص ١٦.

وعلى هذا فإن موقف حزب شينوي يتلخص في إبقاء القدس موحدة تحت السيطرة الإسرائيلية، مع احترام العبادة في الأماكن المقدسة لجميع الديانات، وإتاحة الفرصة للطرفين العربي واليهودي للعيش معا، في إطار اتفاق سلام في ظل احترام الأماكن المقدسة للأديان الثلاثة.

مواقف الأحزاب اليمينية العلمانية:

موقف حزب الليكود:

لقد شهدت مدينة القدس منذ تسلم مناحيم بيغن رئاسة الحكومة واعتلاء حزب الليكود الحكم في إسرائيل إجراءات عديدة تدل على أن مخطط تهويد المدينة ماضٍ في طريقه، فتنوعت هذه الإجراءات بين الضم والمصادرة للأراضي وإقامة المزيد من المستوطنات، وإسكان المهاجرين الجدد، وطرد السكان الأصليين والاعتداء على المقدسات والتراث الإسلامي والمسيحي، كل ذلك من أجل تهويد المدينة وضمتها نهائياً، وقد قامت بذلك فعلاً على أثر تقديم النائبة الصهيونية غيثولا كوهين مشروع قرار (١٩٨٠م) يطالب بضم القدس نهائياً إلى إسرائيل حظي بموافقة الكنيست رسمياً. (٣٣)

وقد واصل حزب الليكود ممثلاً بحكومة بيغن الثانية (٥ أغسطس ١٩٨١-١٠ أكتوبر ١٩٨٣) الضم لتكريس القرار الصهيوني من خلال اعتبار القدس المحتلة عاصمة إسرائيل الموحدة إلى الأبد، من ذلك نقل وزارة السياحة الصهيونية للقدس، والطلب من موظفيها المقيمين في تل أبيب الانتقال بأسرع وقت إلى القدس. (٣٤) وحينئذ أعلن أريئيل شارون وزير الدفاع تأكيده مجدداً على أن القدس هي عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة، وأنها ستواجه كل من يعمل على معارضة هذه الفكرة بالأساليب العسكرية وقال: "إن المدرعات التي تعتبر رأس حربة الجيش، ستتكفل بأن يظل الطريق المؤدي إلى القدس آمناً، وستتكفل أيضاً بأن تظل عاصمة إسرائيل الأبدية الموحدة". (٣٥) لذا يمكن القول إن الخطوات الأولى لضم القدس قامت بها حكومة الليكود الأولى، والحكومة الثانية قامت بتعزيزها وهي من أهم الخطوات في تاريط القدس السياسي.

على كل حال... رد بيغن بعد خطاب السادات في القدس (١٩ نوفمبر ١٩٧٧) أنه سيرفض السلام العادل والدائم وأنه سيتفاوض مع الأردن وسوريا ولبنان ومصر وفلسطينيين على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وأما القدس فهو يذكر الرئيس السادات بزيارته للحرم والكنيسة فقال: "رأيت وكما يعرف كل من يأتي من أي جهة في العالم أن هذه المدينة تم توحيدها، وهناك طريق مفتوح أمام الجميع بدون أي عقبة للأماكن المقدسة لهم في هذا المكان". (٣٦)

وهكذا نرى أن بيغن اختزل طرح السادات في الانسحاب من القدس، واعتبر أن توحيد القدس أصبح أمراً واقعياً، وأن المشكلة قد تكون في كيفية الوصول إلى الأماكن المقدسة فقط، وهذه تتعهد إسرائيل بضمان بقائها مفتوحة. وفي تركيز بيغن على توحيد القدس، وأن هذا الأمر أصبح واقعاً وأن المؤمنين من الديانات الثلاثة يصلون إلى مقدساتهم بحرية فإنه لم يعد هناك مشكلة. وهنا كان الاستنتاج أن إسرائيل ليست لها أية نية في التخلي عن السيطرة على جميع القدس. (٣٧) لذا يقول "أمل أن يعاد بناء الهيكل في أقرب وقت وخلال هذا الجيل". (٣٨)

(٣٣) محمد الهزايمة، القدس في الصراع العربي الصهيوني، دار سراج للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠. ص ١٢٤.

(٣٤) نفسه، ص ١٢٨.

(٣٥) مصطفى جفال، هاني عبد الله، نهاد حشيشو، إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية، ط ١، دار الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٢. ص ٢٠ - ٢١.

(٣٦) حسن نافعة، مصر والصراع العربي الإسرائيلي من الصراع المحتوم.... إلى التسوية المستحيلة، المرجع السابق، ص ١٢٩.

(٣٧) نفسه، ص ١٣٦.

(٣٨) حسن مصطفى الباش، المرجع السابق، ص ٣٦.

وهذا ما طرحه بيغن في خطابه أمام الكنيست يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٧٧م، الذي عرف بمشروع بيغن "الحكم الذاتي" والذي تضمن مجموعة من الأسس لتحقيق تسوية سلمية مع العرب مع ضمان حرية وصول أبناء جميع الديانات إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم". (٣٩)

ورغم تصريحات الرئيس الأمريكي كارتر بأن القدس العربية جزء من الضفة الغربية ويجب أن تخضع للسيادة العربية، كان رد فعل بيغن شديد العنف، فأكد في تصريحات قوية أن القدس الموحدة عاصمة دولة إسرائيل الأبدية، وأنها تقع خارج نطاق التفاوض والمساومة، وكانت عملية تهويد المدينة تزداد بشكل ملحوظ، هذا وقد وظف الخطاب الرسمي الإسرائيلي عامل الدين، وساعده في ذلك تنامي دور الأحزاب الدينية الإسرائيلية.

وعن موقف الليكود من مشاريع التسوية والتي تناولت قضية القدس ضمن تسوية شاملة في المنطقة نجد أن موقفه قائم على الرضا التام لمشروع الملك فهد في ٧ أغسطس ١٩٨١م، والذي جاء به بخصوص القدس مجرد: ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة، وقيام الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس. (٤٠) وفي سبتمبر ١٩٨٢م، جاءت مبادرة رونالد ريغان، وجاء فيها - بخصوص مدينة القدس - "عدم تقسيم المدينة على أن يتم تحديد مستقبلها عن طريق المفاوضات". (٤١) حيث رفض الصهاينة هذه المبادرة وكان الرد السريع عليها زيادة وتيرة الاستيطان في الأراضي المحتلة.

وفي ١٠ سبتمبر ١٩٨٢م، جاءت مقررات القمة العربية في فاس التي نادى بإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس وقابلها الصهاينة بالرفض التام. (٤٢) وفي ١٥ سبتمبر ١٩٨٢م تقدم الرئيس السوفيتي بريجنيف بمشروع يتضمن "وجوب إعادة الجزء الشرقي من مدينة القدس الذي احتلته إسرائيل عام ١٩٦٧م، والذي يضم المقدسات الإسلامية ليصبح جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية، مع وجوب ضمان وتأمين حرية زيارة المؤمنين إلى الأماكن المقدسة للأديان الثلاثة"، (٤٣) إلا أن الحكومة الإسرائيلية كالعادة رفضته رفضاً تاماً وقاطعاً.

أما عن المشروع الذي قدمه شارون عام ١٩٨٩م (وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك)، بهدف وقف وتصفية الانتفاضة فقد جاء فيه حول القدس ما يأتي: "يجب أن نوضح أن القدس ستبقى موحدة، دون أي مكان للآخرين فيها، وفي أي تسوية يتم التوصل إليها فإن الأمن سيبقى بأيدي إسرائيل، والجيش الإسرائيلي و"الشين بيت" (*) سيكون لهما مطلق الحرية في الحركة والعمل". (٤٤)

وعند الإمعان في موقف حكومات الليكود من قضية القدس يمكن الوقوف عند عدة أمور منها: خلق مشاكل جديدة كلما تم الاقتراب من مبادرة لا تتناسب مع النطق الصهيوني الذي يرى في القدس العاصمة الموحدة. زد على ذلك تمهيد أي انتصار سياسي يتخذ لصالح قضية فلسطين عامة بما فيها القدس، حيث رفض الليكود جميع مشاريع التسوية لأنها لا تعبر عن النظرة الصهيونية الكاملة وتخالف ما خططت له لتكون القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية.

(٣٩) حسين معلوم، المرجع السابق، ص ١٧٩.

(٤٠) عبد القادر ياسين، "المبادرات السلمية لتسوية الصراع العربي الصهيوني ١٩٤٧ - ١٩٨٢"، شؤون عربية، العدد ٣٣ - ٣٤ - كانون الأول ١٩٨٣. ص ٢٨٢.

(٤١) رشاد المدني، "مشاريع السلام والحلول السياسية ١٩٦٧ - ١٩٨٨"، مجلة البيادر السياسي، السنة ٧، العدد ٢٩٢، ١٢ آذار ١٩٨٨. ص ٣٦.

(٤٢) عبد القادر ياسين، المرجع السابق، ص ٢٨٣.

(٤٣) تريبز حداد، القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية ١٩٤٧ - ١٩٨٨، بدون دار نشر، عمان، ١٩٨٨. ص ٥٣.

(*) الشين بيت: الشاباك، جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي.

(٤٤) حسين معلوم، المرجع السابق، ص ١٧٩ - ١٨٠.

موقف حزب كاخ:

يعد حزب كاخ مدينة القدس ملكا خالصا لليهود دون غيرهم، ولهذا، فهو يدعو إلى أن يكون سكان القدس من اليهود فقط، وتدمير المقدسات الإسلامية في المدينة وفي مقدمتها المسجد الأقصى الشريف، حيث أكد بعض أتباعه المتطرفين، أنهم يستطيعون تفكيك المسجد الأقصى وقبة الصخرة، ويعيدوا بناءها في السعودية أو العراق على أيدي مهندسين يهود أكفاء. (٤٥) ويقول ماثير كاهانا: "إن أكبر خطأ ارتكبه الجيش الإسرائيلي، أنه لم يهدم المسجد الأقصى يوم دخول القدس عام ١٩٦٧م، ونحن مهمتنا أن نصحح هذا الخطأ ونهدمه". (٤٦)

وكانت تصريحات كاهانا تدعو إلى نقل جميع المسلمين من جبل الهيكل (الحرم الشريف) وتحضير البنى التحتية - مادي وروحي - لبناء الهيكل المزعوم بسرعة. وكان كاهانا أكثر وضوحا في مقابلة أجريت معه عام ١٩٨٦م حيث قال: "أريد نقل العرب خارج المسجدين (قبة الصخرة والمسجد الأقصى)، لا يحق للعرب أن يكونوا هناك. وردا على سؤال عما إذا كان يؤيد قيام أحدهم بنسف مزارات القدس، أجاب كاهانا: طبعاً سأؤيد". (٤٧) وبالتالي خرج حزب كاخ يدعو إلى تدمير مسجدي الأقصى وقبة الصخرة المشرفة.

موقف حزبي هتحياء وتسومت:

بالنسبة لحزب هتحياء فإنه يؤيد مصادرة جبل الهيكل (الحرم الشريف) من الوقف الإسلامي وتسليمه إلى الأيدي الإسرائيلية لتديره، بالإضافة إلى بناء كنيس يهودي للصلاة على جبل الهيكل في المكان المسموح بحسب الهالاخاة (الشريعة اليهودية). ويبدو أن غيئولا كوهين كانت تعلق آمالها على الهزات الأرضية المتكررة بنسبة عالية في المنطقة والتي قد تدمر المزارات الإسلامية في القدس. ويبدو أن هذا الموقف يخفي وضعاً لمصلحة تفكيك كلي أو جزئي للمزارات الإسلامية، أي المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة وهو قريب من موقف حزب كاخ على الرغم من أن كاخ، طالب علناً بإعادة بناء الهيكل بكامله وليس فقط بناء مكان للصلاة على جبل الهيكل. (٤٨) وكان النجاح البرلماني الأكبر لحزب هتحياء عام ١٩٨٠م حين أقر الكنيست القانون الأساسي "القدس المدينة عاصمة لإسرائيل" الذي اقترحه الحزب. (٤٩)

ولقد ظل الموقف السياسي الرسمي والذي رسخته وسائل الإعلام الإسرائيلية لدى الجمهور الإسرائيلي، ثابتاً تجاه القدس، بل أصبح التمسك بهذا الموقف والمحافظة عليه مصدر دعاية وجلب للنخبين لدى بعض الأحزاب السياسية في دعاياتها الانتخابية ضد بعضها البعض ففي كل لحظة كانت أحزاب اليمين تشعر فيها بالضائقة كانوا يقومون بإثارة قداسة هذه المدينة، فعمد حزب تسومت إلى مركزة الصراع في الكفاح حول مستقبل القدس، ولهذا كان شعاره في حملاته الانتخابية "لا لتقسيم القدس" وربما يكون ذلك نابعا من القلق والخوف من خسارة هذا الحزب في الانتخابات. (٥٠)

(٤٥) فيليب سيمون، رفائيل ميرجي، ماثير كاهانا وغلاة التطرف الاصولي اليهودي، ترجمة عائدة عم علي، ط١، الاوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعة، دمشق، ٢٠٠٧، ص ٢٨.

(٤٦) حسن مصطفى الباش، المرجع السابق، ص ٣٥.

(٤٧) نور الدين مصالحة، إسرائيل الكبرى والفلسطينيون سياسة التوسع ١٩٦٧ - ٢٠٠٠، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١، ص ١٩٢.

(٤٨) نفسه، ص ٢١٣ - ٢١٤.

(٤٩) نفسه، ص ١٤.

(٥٠) محمد فياض صلاحات، "الموقف الإسرائيلي من قضيتي اللاجئين الفلسطينيين والقدس"، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد ٢٦، ربيع ٢٠٠٠، ص ١٧٥.

موقف حزب موليدت:

يرى حزب موليدت أنه لن يكون هناك موافقة على تقسيم القدس إطلاقاً، بل ولن يقبل أي سيادة دولية على مدينة القدس. ومن أجل أن تكون القدس عاصمة إسرائيل الأبدية وتبقى كذلك، يطلب موليدت من المجتمع اليهودي في كل مدينة القدس أن يكونوا حيراناً. ويجب أن تتوسع حدود بلدية القدس باتجاه الشرق من أجل تقدم المدينة وتطورها وازدهارها، والدعوة إلى زيادة عدد اليهود القاطنين في القدس القديمة وبخاصة في سلوان والشيط جراح وجبل الزيتون وغيرها من المناطق. (٥١)

والخلاصة أن موقف جميع الأحزاب اليمينية العلمانية يقوم على اعتبار الحفاظ على القدس وتعزيزها عاصمة إسرائيل الأبدية، كمدينة موحدة وكاملة تحت سيادة دولة إسرائيل. وتحصين مكانة القدس عاصمة أبدية " للشعب اليهودي " وهذا ما عكسته برامج الأحزاب السياسية الإسرائيلية في انتخابات الكنيست الإسرائيلي.

مواقف الأحزاب اليمينية الدينية:

موقف حزب أغودات إسرائيل:

تحتل الأماكن التي يعتبرها اليهود المتدينون أماكن يهودية مقدسة في مدينة القدس مكانة روحية لدى هؤلاء اليهود، ولهذا فقد صبغت المدينة بهالة من القدسية لاحتوائها على هذه المقدسات التي يتحدث عنها التقليد اليهودي المتمثل في التوراة والكتابات الدينية الأخرى. لذا نجد أنصار أغودات إسرائيل يؤمنون بالقدسية والحج إلى الأماكن المقدسة وأضرحة الحاخامات في القدس وغيرها من المناطق، وجميع هذه السلوكيات موجودة إلى حد ما لدى حاخامات أغودات إسرائيل أكثر من غيرها من الأحزاب الدينية. (٥٢)

وقبل تأسيس دولة إسرائيل كان أغودات إسرائيل ينظر إلى خلاص اليهود بقدوم المسيح المنتظر الذي سيقم لهم دولتهم ويخلصهم من المنفى ومساوئه. ولهذا فقد اعتبر هؤلاء المتدينون الحركة الصهيونية العلمانية - التي عازمت على إقامة دولة يهودية لليهود في فلسطين كحل لما أسمته بالمسألة اليهودية في أوروبا - تحريفاً وكفراً يتعارض مع الشيئة الإلهية، وهكذا فقد كان الخلاص العلماني الذي طرحه اليهود الصهاينة يتناقض تماماً مع الخلاص الإلهي الذي آمن به وانتظره هؤلاء المتدينون. (٥٣)

على أن الاختلاف في الرؤية بين الجانبين المتدين والعلماني يتضمن اختلافاً في النظر إلى البقعة الجغرافية (فلسطين) التي أقيمت عليها الدولة اليهودية وإلى أهمية بعض الأماكن التي تحتويها. فلم يشعر الصهاينة المؤسسون بالراحة تجاه نظرة المتدينين إلى مدينة القدس كفكرة مستوحاة من تصوراتهم الدينية والمسيحانية. (٥٤)

(٥١) شبكة الانترنت العالمية " Moledet , Israel's foremost right – Wing Political Party , was founded in 1988 by General Rachvam Zeevy (res) ". P 2-1. www. Moledet. Org.

(٥٢) نعمان عبد ربه، حركة شاس قوة اجتماعية سياسية تمثل اليهود الشرقيين في المجتمع الاسرائيلي، رسالة دكتوراة غير منشورة مقدمة لقسم التاريخ في جامعة عين شمس، كلية البنات للاداب والعلوم والنشر ٢٠٠٣، ص ٧٧.

(٥٣) محمد فياض صلاحات، المرجع السابق، ص ١٧٤.

(٥٤) نفسه، ص ١٧٤.

موقف حزب المفدال:

من ضمن اهتمامات حزب المفدال بالقضايا السياسية والأمنية معارضته لضم الأردن للضفة الغربية، وبرر ذلك بأسباب دينية وتاريخية ورمزية، فالأهمية الدينية لقدس مدينة القدس لدى "الشعب اليهودي" وكذا أهميتها التاريخية كونها تشكل العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، بينما الرمزية لكون "الشعب اليهودي" وهب نفسه لها. (٥٥)

ويتجلى موقف حزب المفدال من القدس كما جاء برنامجه الانتخابي في انتخابات الكنيست التاسع عام ١٩٧٧م، والكنيست العاشر عام ١٩٨١م، القدس الموحدة العاصمة الأزلية: القدس كانت موحدة وستبقى عاصمة أزلية "لشعب إسرائيل". وسيواصل المفدال العمل لتوسيع حدودها، وزيادة سكانها اليهود، وتدعيم اقتصادها. ولا يمكن مطلقاً التفكير في أي مساس بسيادة إسرائيل الكاملة عليها كلها. (٥٦) ويضيف المفدال أن القدس موضوع غير قابل للتفاوض، ويدعو إلى تطبيق السيادة على القدس الكبرى وتقرير الوجود السياسي والاستيطاني فيها. (٥٧)

ويمكن تلخيص الموقف الفكري والإيديولوجي لهذا الحزب تجاه فلسطين عامة والقدس خاصة بالمحاور الآتية:

١. لا تقوم بين البحر ونهر الأردن إلا دولة واحدة هي دولة إسرائيل، أي رفض إقامة دولة فلسطينية، وعدم تسليم أي جزء من "أرض إسرائيل" إلى سلطة أو سيادة أجنبية.
٢. القدس هي وإلى الأبد، عاصمة لدولة إسرائيل و"شعب إسرائيل".
٣. شجب الحكم الذاتي الفلسطيني واعتباره خطراً على دولة إسرائيل، يمكن أن يؤدي إلى نشوء دولة فلسطينية.

موقف حزب شاس:

على الرغم من الإجماع الإسرائيلي على عدم تقسيم القدس، إلا أن حزب شاس يرى وجوب ضمان الدخول الحر للأماكن الدينية، وأن تكون إدارتها من صلاحية كل طرف، وأن تكون الأطراف ورعة وخالقة وعاقلة في الاستجابة لطلب الفلسطينيين في موضوع القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية، (٥٨) وفي النهاية لا بد من أن يكون هناك كيان وسيادة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأما موقف حزب شاس من القضايا الرئيسية مع الفلسطينيين فيترواح بين أكثر اتجاه فبينما يدعو إلى ضرورة إبداء نوع من البراغمية تجاه القدس، فإن هذه البراغمية تقتصر فقط على دخول المصلين إلى الحرم القدسي الشريف، (٥٩) أما بخصوص المستوطنات فإنه يؤيد إخلاء بعضها أو إبقائها تحت السيادة الفلسطينية وهذا الموقف متأثر - نوعاً ما - بمواقف حزب العمل. والحال كذلك فإن زمجرة الأسد السياسية الصادرة عن هذا الحزب لا تعدو كونها، حسب القول الشهير لماركس "مواء قط على صعيد المجتمع المدني".

(٥٥) شموئيل إشبيل، مفلجوت داتيتوت في مدينوت حوتس: همفدال فيعمد وتيها بشنيلوت حوتس فبيتاحون باين هاشانيم ١٩٤٨ - ١٩٦٧، (الأحزاب الدينية والدول الخارجية: المفدال والمواقف من القضايا الخارجية والأمن بين ١٩٤٨ - ١٩٦٧)، جامعة بار إيلان، رامات جان، ١٩٨٥. (بالعبرية)، ص ١٢١

(٥٦) صلاح عبد الصمد، "مسامحات تشكيل حكومة بيغن"، مجلة شؤون فلسطينية، عدد ١١٩، تشرين أول، ١٩٨١، ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٥٧) عبد الكريم عابد، المرجع السابق، ص ١٧.

(٥٨) يوسف عودة، "حركة شاس ودورها في المجتمع الإسرائيلي"، شبكة الانترنت العالمية. ص ١٢ - ١٣

٢٠٠٤/٤/٩. www. Alwatan Voice. com

(٥٩) نعمان عبد ربه، المرجع السابق، ص ١٢٥.

موقف حزب ميماد:

بالنسبة لموقف حزب ميماد فيقول زعيمه يهودا عميطال في هذا الشأن: " لم يأت هذا القومي الديني بالصهيونية مع تأسيس دولة إسرائيل لحل مشكلة اليهود. بل استخدمت بتدبير عال كأداة لدفع ودعم إسرائيل نحو الإصلاح، ولم يكن اتجاهها الحقيقي أو الجوهرى لتطبيع اليهود ليصبحوا دولة كغيرها من الدول بل ليصبحوا أناسا مقدسين والمبدأ الأساسي في القدس وهيكل الملك مركزها". (٦٠).

وبشكل عام فإن الموقف الديني اليهودي من القدس هو أنها مكان للعبادة، وأن سلطة اليهود السياسية عليها لا تكون إلا عند مجيء " المسيح اليهودي " الذي يقيم الدولة اليهودية.

موقف حركة غوش إيمونيم:

خطا بعض أتباع تسفي يهودا كوك وزملائه النافذين خطوة أبعد، إذ طالبوا الفلسطينيين كلهم، مسلمون ومسيحيون، بعدم دخول القدس أو منعهم من الإقامة فيها. فمثلا الحاخام اليعازر يهودا فالدينبرغ (*) يقول: " أنا مثلا أؤيد تطبيق الحظر الذي تفرضه الهالاخا (الشرعية اليهودية) على إقامة الأغيار في القدس وأن نطهرها تماما، كما يجب أن لا نسمح بأن يكون الأغيار أكثرية في أية مدينة من مدن إسرائيل. (٦١) وهذا القول لا يقتصر على طرد الفلسطينيين من القدس وحدها، بل يستوجب حسب تعبيره تقليص السكان العرب وجعلهم أقلية وبخاصة في مدن هامة تأتي في مراتب بعد القدس مثل الخليل ونابلس والناصرة وغيرها من المدن الفلسطينية، ويدعو كذلك إلى إعطائهم صفة الغرباء المقيمين كما تنص التوراة.

ومن المرشدين الإيديولوجيين الآخرين للحركة الحاخام شلومو ولبو، والذي يتفق مع فالدينبرغ فيقول: " تقضي الهالاخا بتحريم إقامة الأغيار في القدس، ويحرم في أحكام موسى بن ميمون إعطاء الغريب المقيم مكانا في القدس... حقا إن ذلك يطبق عندما تكون يد إسرائيل قوية، لكن اليوم أيضا، وإن لم يكن من الممكن طردهم بالقوة، فهذا لا يعني أنه يجب تشجيعهم على العيش هناك " (٦٢). وعلى هذا فإن مثل تلك الأفكار الدينية الأصولية التي كانت في الماضي هامشية أضحت اليوم تقترب أكثر فأكثر من مركز الفكر الديني السياسي.

موقف حركة السلام الآن:

أما عن حركة السلام الآن الإسرائيلية، فإنها تعلن بكل قطع موقفها الذي يعتبر أن القدس هي عاصمة إسرائيل، ولن يتم تقسيمها، وباختصار فإن مجمل حقوق العرب كما يقول ياكوف تالبون، أحد أعضائها النشيطين، في رسالة مفتوحة لناحيم بيغن: " مسألة لا تخصني، وليست لدي معلومات، أو اهتمام عميق بماضيهم أو ثقافتهم، ولكن اهتمامي يتركز فقط في إسرائيل وأمنها " (٦٣) لذا فإن الحركة تؤمن بأن القدس عاصمة " إسرائيل الموحدة " (٦٤) وغني عن البيان، أن الحركة لا

(*) Clive Jones , Emma C. Murphy, Israel: challenges to Identity , Democracy and the state , Routledge (U.K) , London , 2002. P 47 .

(٦٠) قاضي قضاة محكمة القدس الحاخامية، والحائز على جائزة إسرائيل لعام ١٩٧٦ م.
(٦١) نور الدين مصالحة، " الأصولية اليهودية والفلسطينيون: أيديولوجية غوش إيمونيم "، السياسة الفلسطينية، السنة الثالثة، العدد ١١، صيف ١٩٩٦، ص ٩١.

(٦٢) نفسه، ص ٩١.
(٦٣) أحمد بهاء الدين شعبان ما بعد الصهيونية واكذوبة حركة السلام في إسرائيل، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٦٩.

(٦٤) عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل: دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، ط ١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٨٣.

تفرط في " الثوابت الصهيونية "، فكل ما تدعو إليه هو الحفاظ على أمن البلاد مقابل سلام مع العرب لم تحدد برامج الحركة معاملة.

ولكن تبدو التناقضات في مواقف الحركة، نتيجة لارتباطها بالسياسات الرسمية للدولة الصهيونية، أبرز ما يكون لدى دراسة موقفها من موضوع القدس، إذ بالرغم من إعلانها رفض قانون الكنيست الصادر عام ١٩٨١م، والذي يقضي باعتبار القدس هي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، هاجمت الحركة الدول التي رفضت نقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس على أساس أن " إسرائيل دولة ذات سيادة لديها الحق المطلق في اختيار موقع عاصمتها". (٦٥) وهو تبرير يعكس بوضوح التخبط الذي تعيشه الحركة، وتذبذب مواقفها، من جراء الخلل البنيوي في منظورها الفكري، نظراً لكونها حركة ذات ارتباط عميق - رغم كل ادعاء - بالمفاهيم الصهيونية التي نهضت على أساسها الدولة المغتصبة، وشيدت أركانها.

ويمكن تلخيص الموقف الصهيوني الرسمي من قضية القدس بأنه لا تراجع أبداً عن القرار الذي اتخذته في يوليو ١٩٦٧م، والمتضمن أن القدس هي مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم، وعاصمة إسرائيل، ويبدو أن الحكومات الصهيونية ترفض حتى مجرد مناقشة أي شيء يتعارض وقرارها هذا، وحافظت على موقفها طول فترة المفاوضات، وحتى في مؤتمر كامب ديفيد لم يجر تحديد رسمي فيما إذا كانت القدس جزء من الضفة الغربية، وهل ستكون خاضعة لسلطة الحكم الذاتي، أم لا، وكل ما ورد في هذا الشأن رسائل متبادلة بين بيغن والسادات وكارتر أعلن كل منهم موقفه فيها تجاه المدينة. (٦٦)

ومن الملاحظ أن هناك قاسم مشترك وتماثل وتشابه في مفردات الخطاب السياسي من النظرة الموحدة للقدس كعاصمة لدولة إسرائيل، فلم يستثن أي منهم القدس من تصوراتهم السياسية، كما أن إصرار الأحزاب الإسرائيلية على إبقاء مدينة القدس موحدة لا تتجزأ، وعاصمة لإسرائيل، ليس إلا نوعاً من أنواع الالتزام الوفي تجاه مستقبل القدس حسب النظرة الحزبية الإسرائيلية، والتي يشكل التمسك بها من أهم مرتكزات السياسة الصهيونية بشأن الأراضي العربية المحتلة، وعلى وجه الخصوص تجاه مدينة القدس.

ونستنتج مما سبق أن مستقبل موضوع القدس هو أحد العناصر المهمة في الإجماع الحزبي الإسرائيلي. فقضية توحيد المدينة وبقاؤها عاصمة الدولة ليست موضع نقاش بين التيارات السياسية المختلفة. وقد تبين لنا أن أكثر التيارات اعتدالاً يمكن أن يوافق على إعطاء صلاحيات إدارية معينة للفلسطينيين في حدود بلدية القدس الكبرى فقط، أي في المناطق العربية كثيفة السكان والواقعة خارج حدود بلدية القدس الصغرى.

ومن هنا كانت الاقتراحات المتعلقة بقضية القدس تدور حول مواضيع تتمحور حول حلول دينية وبلدية، بحيث تتم المحافظة على وحدة المدينة والسيادة الإسرائيلية عليها. أي قبول إسرائيل بالحل الديني باعتباره يمنحها السيادة الكاملة والاحتفاظ بالمدينة الموحدة. ولكن مثل هذه الحلول لا يمكن أن ترضي الطرف الفلسطيني الذي لا زال يصر على حل إقليمي لقضية القدس، الأمر الذي يجعل هذه القضية من أدق قضايا الحل النهائي وأكثرها حساسية، إذ يمكن أن تؤثر على سير العملية السلمية برمتها على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي، إلا إذا برزت تطورات أخرى قد لا تكون في الحسبان. لقد كان تأجيل المفاوضات حول وضع القدس النهائي في صالح الجانب الإسرائيلي في كل الظروف والحالات، فقد استطاعت إسرائيل - إلى حين توقيع الاتفاقيات - فرض واقع سكاني جغرافي يعرقل أي اتفاق حول تقاسم المدينة، وبعد ذلك تضاعفت جهود حزب العمل لترسيخ هذا الواقع بوسائل عديدة.

ومن هنا تأتي المزايدة على القدس وغيرها، في إطار الصراع السياسي القائم. وتمثل القدس بالذات مادة مهمة لإلهاب المشاعر وحشد تأييد يهود العالم، وربطهم بالباطل بإسرائيل كممثل "

(٦٥) أحمد بهاء الدين شعبان، المرجع السابق، ص ٧٤.

(٦٦) حنة شاهين، " المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي: حكم ذاتي أم بانتوستان ؟ "، شؤون فلسطينية، العدد ٩٠، أيار ١٩٧٩. ص ٨٦.

للشعب اليهودي"، وكحارس على المقدسات اليهودية، ولذا يكاد يكون موضوع القدس موضوعاً تتوحد عليه مختلف القوى اليهودية في إسرائيل لأنه رأسمال مضمون الربح.

المراجع:

أحمد بهاء الدين شعبان ما بعد الصهيونية وأكاذيب حركة السلام في إسرائيل، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ١٩٩٩.

أحمد نافع، الطريق إلى مدريد، وكالة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٣.

أنيس فوزي القاسم، "ورشة العمل: القدس عاصمة فلسطين العربية بين ضراوة الواقع وطموحات المستقبل". أبحاث الندوة الثالثة ١٠-١٣ تشرين الأول ١٩٩٢، لجنة يوم القدس، عمان، ١٩٩٣.

برنامج حزب العمل للكنيست الثالثة عشر، ١٩٩٢.

تريز حداد، القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية ١٩٤٧ - ١٩٨٨، بدون دار نشر، عمان،

حاتم أبو غزالة، كامب ديفيد تسوية أم تصفية، مطابع دار الشعب، عمان، بدون تاريخ نشر.

حازم نسيبة، "القدس على الساحة الدولية"، مجلة القدس، العدد ١، نيسان ١٩٨٥.

حسن نافعة، مصر والصراع العربي الإسرائيلي من الصراع المحتوم... إلى التسوية المستحيلة، ط ٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.

حسين معلوم، "مركزية القدس بين مشروعات التسوية الإسرائيلية"، السياسة الدولية، مجلد ٣٣، عدد ١٢٧ - ١٣٠، ١٩٩٧.

حنة شاهين، "المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي: حكم ذاتي أم بانتوستان؟"، شؤون فلسطينية، العدد ٩٠، أيار ١٩٧٩.

رشاد المدني، "مشاريع السلام والحلول السياسية ١٩٦٧ - ١٩٨٨"، مجلة البيادر السياسي، السنة ٧، العدد ٢٩٢، ١٢ آذار ١٩٨٨.

سايروس فانس، مذكرات خيارات صعبة، ط ٢، المركز العربي للمعلومات، بيروت، ١٩٨٤.

شمونيل إشل، مفلجوت داتبوت في مدينوت حوتس: همفدال فيعمد وتيها بشئيلوت حوتس فيبتاحون باين هاشانيم ١٩٤٨ - ١٩٦٧، (الأحزاب الدينية والدول الخارجية: المفدال والمواقف من القضايا الخارجية والأمن بين ١٩٤٨ - ١٩٦٧)، جامعة بار إيلان، رامات جان، ١٩٨٥. (بالعبرية)

شينيوي، البرنامج التأسيسي.

صلاح عبد الصمد، "مساومات تشكيل حكومة بيغن"، مجلة شؤون فلسطينية، عدد ١١٩، تشرين أول، ١٩٨١.

عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل: دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، ط ١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩.

عبد القادر ياسين، "المبادرات السلمية لتسوية الصراع العربي الصهيوني ١٩٤٧ - ١٩٨٢"، شؤون عربية، العدد ٣٣ - ٣٤ - كانون الأول ١٩٨٣.

عبد الكريم عابد، الصراع على السيادة ومستقبل القدس، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لقسم الدراسات الدولية في جامعة بيرزيت - فلسطين، ١٩٩٩.

عرفات حجازي، العبور إلى القدس، ط ٢، دار الصباح، عمان، ١٩٨٦.

عزرا وايزمان، الحرب من أجل السلام، ترجمة غازي السعدي، ط ٢، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٨.

عزيز حيدر، "السياسة الإسرائيلية تجاه مستقبل القدس"، السياسة الفلسطينية، مجلد ٤، عدد ١٣ - ١٧، شتاء ١٩٩٧.

- عمر مصالحة، السلام الموعود، الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية. ترجمة وديع اسطيفان وماري طوق، دار الساقى، بيروت، ١٩٩٤.
- غازي ربابعة، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٧.
- فيليب سيمون، رفائيل ميرجي، مائير كاهانا وغلاة التطرف الأصولي اليهودي، ترجمة عائدة عم علي، ط١، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعة، دمشق، ٢٠٠٧.
- محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، بدون مكان نشر، بدون سنة نشر.
- محمد الهزايمة، القدس في الصراع العربي الصهيوني، دار سراج للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.
- محمد فياض صلاحات، " الموقف الإسرائيلي من قضيتي اللاجئين الفلسطينيين والقدس "، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد ٢٦، ربيع ٢٠٠٠.
- محمود رياض، مذكرات ج١، البحث عن السلام... والصراع في الشرق الأوسط ١٩٤٨ - ١٩٧٨، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٧.
- مصطفى جفال، هاني عبد الله، نهاد حشيشو، إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية، ط١، دار الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٢.
- منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٢، ط١، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣.
- موشيه دايان، الاختراق. سيرة ذاتية للمفاوضات المصرية الإسرائيلية، ترجمة رضوان أبو عياش، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، القدس، ١٩٨٢.
- نعمان عبد ربه، حركة شاس قوة اجتماعية سياسية تمثل اليهود الشرقيين في المجتمع الاسرائيلي، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لقسم التاريخ في جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والنشر، ٢٠٠٣.
- نور الدين مصالحة، " الأصولية اليهودية والفلسطينيون: أيديولوجية غوش إيمونيم "، السياسة الفلسطينية، السنة الثالثة، العدد ١١، صيف ١٩٩٦.
- نور الدين مصالحة، إسرائيل الكبرى والفلسطينيون سياسة التوسع ١٩٦٧ - ٢٠٠٠، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١.
- وليام كوانت، عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ ١٩٦٧، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٤.

Menachem Klein ,Jerusalem The Contested City , London Hurst and Company , 2001.
Clive Jones , Emma C. Murphy, Israel: challenges to Identity , Democracy and the state , Routledge (U.K) , London , 2002
Donald Neff ,. " The Clinton Administration and UN Resolution 242 " , International Politics, Vol, 23 , No 2 , 1994.
way.com.www.quds
www.Alwatan Voice. com
www.moledet.org